

المحاضرة الرابعة:

المستوى: أولى ماستر علاج تنظيم و عمل
إعداد الأستاذ: العقبي الأزهر

مقياس: منهجية و تقنيات البحث
العنوان: بناء المفاهيم

مقدمة:

يحتل تحديد المفاهيم في مجال البحث العلمي عامة والبحث الاجتماعي خاصة، أهمية كبرى، نظرا للاختلافات الكبيرة بين الإنسان العادي - رجل الشارع - والباحث الاجتماعي من جهة وبين الباحثين أنفسهم على اختلاف مشاريعهم العلمية والبحثية من جهة أخرى، حول معاني ومدلولات هذا المفهوم أو ذاك، إذ غالبا ما تبدو لنا بعض المفاهيم أنها جد مألوفة ومعتادة حال الثقافة والتغير الاجتماعي وغير ذلك، بيد أن الوقوف على المعاني الدقيقة لمثل هذه المفاهيم وإيجاد طريقة لقياس هذه الأخيرة على أرض الواقع، غالبا ما يتبين أنه ليس بالأمر السهل والبسيط، خاصة في ظل عدم ثبات هذا المفهوم أو ذاك في الزمان والمكان واصطدام هذا التحديد بالترابط بين الأطر النظرية العامة التي تحيط بأي مفهوم. ولكل هذه الاعتبارات وغيرها، فمن الأهمية بمكان أن يحدد الباحث الاجتماعي مفاهيم دراسته الأساسية ويعرفها تعاريف اصطلاحية وأخرى إجرائية.

أولا- تعريف المفاهيم: Concepts

تعتبر المفاهيم في الواقع ما هي إلا "تصورات ذهنية لمجموعة متنوعة من الظواهر التي نريد ملاحظتها" حال ما يستخدمه عالم الاجتماع من مفاهيم وتصورات محددة "كالطبقة الاجتماعية"، "المعايير "القيم"، وغير ذلك، فهذه بناءات عقلية في ذهن العالم يصل إليها من خلال عملية تجريد للعالم الواقعي، أو بمعنى آخر هي عبارة عن أدوات التي يستخدمها لمناقشة وتفسير ما يراه من انتظامات في عالم الواقع. هي إذن تجريدات لأحداث واقعية ولوقائع ملحوظة يسمح تعريفها حسب العالم " بنوا جواتر " Benoit Goiter " بحصر الخصائص التي تتميز بها الحقيقة الاجتماعية، فهي بنية ذهنية تشمل المميزات الثابتة لهذه الحقيقة". خصائص قد تكون بنائية أو وظيفية أو كليهما، هذا وتشير الخصائص البنائية للأشياء، إلى المادة التي تتكون منها هذه الأشياء، وكذلك التغيرات التي تطرأ على خصائص هذه المواد. أما الخصائص الوظيفية، فإنها تشير إلى الوظيفة أو مجموعة الوظائف التي تؤديها هذه الأشياء، فتعريف القانون "بأنه مجموعة القواعد التي تفرضها الدولة على الأفراد، يعتبر تعريفا بنائيا، لأنه يحدد الطريقة التي يتكون بها القانون. أما تعريف " القانون" بأنه هو الذي تفرضه الدولة ليلتزم به الأفراد في حياتهم ومعاملاتهم بغرض تحقيق النظام العام في المجتمع، فيعتبر تعريفا وظيفيا، لأنه يحدد الوظيفة التي يؤديها القانون في المجتمع. وعلى هذا فانه من الممكن أن ينصب تعريفنا للمفهوم على الجانب البنائي أو الجانب الوظيفي أو كليهما، ويرتبط هذا دائما بالأهداف الرئيسية للبحث. وهكذا كما يلاحظ، فان عملية تعريف المفاهيم، ترتبط بإبراز خصائصها البنائية والوظيفية على حد سواء.

من أين يأتي الباحث بمفاهيم دراسته؟

ونحن نخوض في تعريف المفاهيم، هناك تساؤلا يطرح نفسه في هذا المجال مؤداه: من أين يأتي الباحث بمفاهيم دراسته؟ الإجابة على هذا التساؤل مؤداها أن لكل بحث مفاهيمه الخاصة به والتي تختلف من بحث لأخر تبعا لصياغة المشكل وتحديدها. وتبعا للنظرية التي يسترشد بها الباحث بما تتضمنه من اف تراضات نظرية وتمميزات إيديولوجية، بل أن اختيار المفاهيم في حد ذاته يعكس ذلك التوجيه النظري للباحث. ذلك أن بعض المفاهيم تنتمي إلى نظريات محددة، ولا يصح اقحامها في بحوث نظرية أخرى، وأي خلط من هذا القبيل يدل بما لا يدع مجالاً للشك على هشاشة البحث ووهن الباحث.

وتبقى الإشارة إلى أن هناك مفاهيم عديدة يمكن أن تكون مشتركة بين مختلف النظريات.

لماذا يحدد الباحث مفاهيم بحثه الأساسية؟

يذهب اغلب المهتمين بالدراسات الإنسانية والاجتماعية إلى أن أهمية قيام الباحث بالتحديد الدقيق لمفاهيم بحثه، تنبع أساسا من كون أن المعيار الأول لتصميم أي بحث دقيق وجيد تتأتى من الاهتمام بجميع المتغيرات المؤثرة في المشكلة موضوع البحث، ومن المعيار الثاني المتمثل في التزام الدقة في التعبير، وهذا في كثير من الحالات وفي ضوء طبيعة اللغة المستخدمة ليس بالمطلب السهل.

فخلافًا للعلوم الطبيعية، فإن الصعوبة التي يحدها الباحث في العلوم الاجتماعية حال علم الاجتماع تنبع من أن الكلمات قد يكون لها معاني مختلفة لدى الأفراد وهذا يتطلب من الباحث أن يهتم بالمعاني الدقيقة للألفاظ والمصطلحات التي يستخدمها في بحثه.

كما أن صعوبة تحديد المفاهيم تأتي من اختلاف التوجهات النظرية والإيديولوجية للمهتمين والمتخصصين في الدراسات الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة وعلم الاجتماع بخاصة، فليس ثمة اتفاق بينهم حول كثير من المفاهيم المستخدمة في مجال علم الاجتماع، فاختلاف وتباين الأطر النظرية والفكرية يعكس اختلافًا حول المفاهيم المستخدمة.

فأكثر المفاهيم العلمية تشتمل كل منها على أكثر من تعريف واحد، ذلك بسبب تناول موضوع البحث من طرف أكثر من باحث واحد، حيث يقوم كل منهم بصياغة تعريف جديد للمفهوم، والذي في الغالب لا يناقض التعريف الأول، لكنه يكلمه، بان يشير إلى جانب جديد من المعنى المتضمن والذي لم يشر إليه التعريف الآخر، ويبدو أن هذه خاصية من خصائص العلوم الاجتماعية، حيث يصعب على تعريف ما يسعى إلى تحديد مفهوم ما، أن يحيط بالواقع الذي يتضمنه بصورة كلية، ذلك أن في العقل البشري وفي اللغة البشرية عجز واضح عن التمكن من الإحاطة بظواهر الواقع كلها.

إن مفهوما مثل: الثقافة يتضمن عشرات من ظواهر الواقع الاجتماعي، كذلك الأمر مع مفاهيم: الانحراف، التربية، التطور... الخ.

وأخيرا يمكن أن يتغير المفهوم العلمي بفعل مرور الزمن وكنتيجة لتقدم العلوم، مثال ذلك: مفهوم المجتمع، التغيير الاجتماعي، الجماعة، التطور الاجتماعي، التخلف والعلاقات الاجتماعية وغير ذلك. وهكذا يختلف المختصون حول تحديد مفهوم معين في العلوم الاجتماعية نظرا للصعوبات السابقة الذكر والتي تقف حائلا دون التحديد الدقيق للمفاهيم، الأمر الذي جعل من الأهمية بمكان أن يحدد الباحث مفاهيم دراسته الأساسية من خلال تعريفها تعريفا مجردا وآخر إجرائيا.

ثانيا- أنواع التعريفات:

نظرا لأن المفاهيم المستخدمة هي من صنع الإنسان وليست شيئا متصلا في الحقيقة، فقد كان لزاما تعريفها بدقة ووضوح، وفي هذا السياق، يحدث كثيرا أن يقدم علماء الاجتماع تصورات مختلفة ومتعددة للمفهوم الواحد، ولذلك وجدنا في علم الاجتماع تعريفات تصويرية مختلفة لمفهوم مثل الأسرة "والدور الاجتماعي" والطبقة الاجتماعية، وغير ذلك. تعريفات تصويرية أو اسمية * تمثل تعبيرا لفظيا عن المعنى النظري للمصطلح، وفيه يقرر الباحث تصوره للمصطلح.

وفي مقابل التعريفات الاسمية Formal، هناك التعريفات الاجرائية Operational وهذه الأخيرة تأتي مباشرة كخطوة تلي عرض وتحليل ونقد التعاريف الاصطلاحية للمفهوم.

يأتي التعريف الإجرائي ليشير إلى ما يكون عليه المفهوم في الواقع الفعلي، فنظرا للاختلافات الواضحة في المفاهيم النظرية نتيجة لاختلاف صياغة المشكلة وتحديدها من باحث لباحث آخر، فقد كان لزاما على الباحث أن يعرف المفاهيم التي يستخدمها تعريفا إجرائيا محددًا وواضحًا حتى لا يحدث خلط في استخدام المفاهيم.

يوضح لنا ما يعنيه المفه وم في بحثه وكيف ينوي استخدامه، ذلك أن المفهوم الإجرائي هو معنى خاص يصنعه الباحث ليساعده في القيام ببحثه، فمن الممكن أن لا تشير المفاهيم السائدة إلى المعنى الذي يقصده الباحث بحسب متطلبات البحث وظروفه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يكاد ولا يخلو بحث من مفاهيم إجرائية أولية تساعد الباحث على تحديد مشكلة بحثه وعناصرها الأولية.

هذا ويعبر عن المفهوم الإجرائي بالشكل التالي: اقصد بكلمة: " الثقافة التنظيمية " في هذا البحث ما يلي:..... وأن هذا المعنى المقصود يختلف عن المعاني النظرية السائدة في النقاط التالية:.....بعبارة أخرى فالمفهوم الإجرائي صحيح في البحث الذي يستعمل فيه فقط.

ذلك إن " المفاهيم الإجرائية هي تلك التي تكون في الغالب مستقاة من واقع البحث ذاته، أي أنها تتصف بخصوصية اجتماعية متميزة تجعلها تختلف عن مثيلتها في مجتمعات أخرى , كمفهوم الانحراف مثلا، ولهذا السبب بالذات لا بد على الباحث أن يحددها بدقة استنادا لمعطيات الزمان والمكان قبل كل شيء". ويوجهها لقياس التعريف الاسمي أو الاصطلاحي، حيث " يدرك الباحث المجرب إن قياس المفاهيم دون تعريفها إجرائيا عملية تبدو مستحيلة، فمثلا لو أراد احد الباحثين قياس مفهوم "التماسك الداخلي للأسرة"، وهو مفهوم نظري وليس إجرائي فسيجد صعوبة في ذلك، لكن حين يقوم بتطوير مؤشرات لهذا المفهوم تصبح عملية القياس ممكنة ومفيدة في الوقت نفسه"، لذلك وجدنا أن معظم التعريفات الإجرائية هي عبارة عن وصف لكيفية قياس المفاهيم الاصطلاحية. هذا وتجدر الإشارة في نهاية هذا العنصر، إنه ليس من الضروري أن يكون المفهوم الإجرائي من صنع الباحث دائما، فمن الممكن أن يتبنى الباحث مفهوما أوجده غيره، إذا كان هذا المفهوم في نظره يساعده على تحقيق الهدف المعول عليه في البحث.

ثالثا- التعريف الإجرائي والمؤشرات الاجتماعية:

يشير " المؤشر الاجتماعي " إلى: " مقدار كمي، ذي وحدات متصلة، يعبر تراكمها عن حالة كيفية، أو عن تغير كمي في مجال أو بعد أو جانب أساسي من جوانب البيئة الاجتماعية." وفق هذا التعريف ولو رجعنا إلى مفهومنا السابق أي " التماسك الداخلي للأسرة "، فإن المؤشرات الإجرائية التي تقيس هذا المفهوم تشتمل على ما يلي: درجة وجود وتكرار الخلافات بين الزوجين، طرق حل الخلافات إن وجدت، مشاركة الأبناء الذين يعملون في ميزانية الأسرة وإقامة أقارب مع الأسرة. ويمكن قياس كل مؤشر من هذه المؤشرات بسهولة عن طريق سؤال الأسرة مباشرة، ثم تجمع الإجابات عن هذه المؤشرات الأربعة لتقدم لنا تصنيفا لدرجة التماسك الداخلي في الأسرة.

وهكذا وكما يلاحظ فإن المفهوم الإجرائي الذي يحدده الباحث يجب أن يتضمن مجموعة من المؤشرات التي تمكن الباحث من الاسترشاد بها في الميدان وتمكنه في الوقت ذاته من قياس المفهوم وجمع معلومات كمية عنه. وبالنسبة لعدد المؤشرات فقد ذهب العديد من العلماء إلى أنه يمكن أن يكون عددها كبيرا مثلما يمكن أن يكون محدودا جدا، إلا أن استعمال العديد منها هو الذي يضمن التقييم الموضوعي والدقيق للمفهوم الذي تتعلق به المؤشرات.

أخيرا وبالنسبة لتوظيف المؤشرات في البحث، فإن جل العلماء يحذرون من استخدام المؤشرات الجاهزة والمستورة، فهذه الأخيرة مظلة للتحليل السوسولوجي العلمي الدقيق.

رابعا- وظائف التعاريف الإح رائية للمفاهيم في البحث الاجتماعي:

من بين أبرز وظائف التعاريف الإح رائية للمفاهيم أن هذه الأخيرة تستخدم كقوالب بناء من اجل تنمية وتطوير الفروض، حيث عادة ما ينتهي المفهوم الإجرائي بصياغة سؤال أو عدة أسئلة يستخرج منها الباحث فرضية، يسميها الفرضية العامة أو الفرضية الرئيسية، يتبعها بفرضيات فرعية، أو يضع لها مؤشرات.

فالتعريف الإجرائي علاقته بالفروض علاقة وثيقة جدا، ذلك أن هذا الأخير يساعده هذه الفروض، - ونقصد الفروض الفرعية - على تحويلها إلى مؤشرات وأسس علمية تترايط فيما بينها لتشكل في النهاية المفهوم العام.

فالفترض الذي يقترح وجود علاقة مثلا بين " الرعاية الصحية للطفل واحتمال حدوث إعاقة لديه " يستدعي من الباحث تحديد المضمون الإجرائي لمفهومي الرعاية الصحية والإعاقة وذلك حتى يتمكن من قياسها: فالرعاية كمفهوم مجرد تعني عدة مسائل من ضمنها نوع الرعاية التي يتلقاها الطفل بعد الولادة، ومداومة عرض الطفل على الطبيب كلما مرض وتطعيمه بانتظام ونوع الغذاء الذي يتناوله وغير ذلك، لذلك لا بد من التحديد الدقيق إجرائيا " لكل تلك المعاني المجردة.

- فضلا عن علاقتها الوثيقة جدا بالفروض، فالتعاريف الإجرائية للمفاهيم في البحث الاجتماعي، تحدد الإطار الميداني لخطوات البحث الاجتماعي، وذلك لأنها تضي على المفاهيم المجردة معاني محددة ترتبط مباشرة بالواقع المادي، ويلزم هذا الترابط، البحث الاجتماعي معظم عناصره الأساسية ابتداء بوحدة التحليل وانتهاء بالنتائج.
- ويظهر ذلك جليا عند تحديد الباحث لمفاهيمه بدقة وفقا لمؤشرات ومحددات واضحة وواقعية حيث يساعده ذلك على حسن اختيار مجالات بحثه وبخاصة المجال المكاني (مجتمع البحث) والمجال البشري (عينة البحث) وذلك بسهولة ودقة ووضوح.
- كما أن تحديد المفهوم يسمح للباحث ويساعده على طرح الأسئلة حول الظاهرة محل الدراسة، حيث تتكون من المؤشرات الامبريقية التي أفرزها التحديد الإجرائي للمفهومات سؤالا أو عدة أسئلة أو استمارة استبيان أو دليل للمقابلة أو أية أداة أخرى من أدوات البحث، وهي تصمم بهدف قياس المفهومات المستخدمة.
- أما بالنسبة للنتائج، فإن التعاريف الإجرائية تعطى معنى تدريجيا أعم وأبعد من البعد المحسوس أو الرقم الإحصائي الذي تشير إليه.

خاتمة:

مما سبق يبدو جليا أن تحديد المفاهيم يكتسي أهمية كبرى في البحث الاجتماعي، إذ يمثل المفهوم حلقة وصل بين النظرية والميدان، فبدونه تنتفي الصلة بين الطرفين، ويظهر ذلك جليا على مستوى تحديد مشكلة البحث أو ضبط الفروض المفسرة لها أو من خلال المؤشرات الامبريقية – كأدوات لقياس هذه المفهومات – حيث تعمل هذه الأخيرة على ربط التصورات أو المفهومات بعالم الواقع مما يزيد من قدرتها على التفسير، التنبؤ والضبط، الأمر الذي يساعد الباحث على رسم وتحديد معالم دراسته الميدانية بكل عناصرها وأبعادها بدقة ووضوح، ويسهل على القراء الذين يتابعون البحث الاجتماعي إدراك المعاني وا لأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها. لكل هذه الاعتبارات وغيرها فإنه لا يمكن تجاوز تحديد المفاهيم الرئيسية التي يستخدمها الباحث في أي بحث من البحوث الاجتماعية.